الحماية الاجتماعية وسياسات الإصلاح الاقتصادي
فـــــى مصـــــر

إعداد

الأستاذ الدكـــتور/ صـــلاح أحمـــد هاشـــم

أســتاذ التنمية والتخطــيط – جامعـة الفـــيوم

مصـــــر ، 2022

تداول فى أدبيات التنمية العالمية كثيرة من المصطلحات المتعلقة بهموم وأوجاع البسطاء ومحدودي الدخل .. ومن أهم تلك المصطلحات مصطلح الحماية الاجتماعية الذى اعتبره بعض الأكاديميين العرب بأنه مفهوما مرادفا لمفهوم الرعاية الاجتماعية.. وحتى يلحقوا بالحديث من الكتابات العالمية – ويركبوا الموجة – اكتفوا فقط بتغيير أغلفة كتبهم القديمة ..!

ومن ثم فقد حوَلَوه من مصطلح علمي دقيق يمكن توصيفه والاستفادة به فى تطوير السياسات الاجتماعية ببلدانهم، والتى تستهدف بالأساس الحد من الفقر، إلى " سبوة " قدموا من خلالها عشرات الكتب ومئات البحوث والدراسات ..! وكل ما حدث هو استبدال مصلح الرعاية الاجتماعية بمصطلح الحماية الاجتماعية .. مما جعل هذه الكتابات والدراسات منفصلة تماما عن الواقع، وغير متصلة فعليا بواقع التطور الذى حدث فى أدبيات السياسة الاجتماعية المستحدثة فى العالم. وإن اشتركوا فقط معها فى " العنوان " ..!

وأصبح كلُ مَن كتبَ سطرا أو أجرى دراسة بسيطة تناول فيها مصطلح الحماية الاجتماعية خبيرا أو مستشارا للحماية الاجتماعية.. مما جعل هذا الكتابات مجرد جهودا مهدرة، تم حبس نتائجها فى أدراج الأكاديميين، كما تم اعتقالها على أرفف مكتبات المؤسسات البحثية. أما وزارة التضامن المصرية فقد كان لها رؤية مغايرة لمفهوم الحماية الاجتماعية ... خاصة وأنها منذ عام ١٩٣٩ تقريبا – وهو العام الذى شهد إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية المصرية– وهى تستخدم مصطلح الرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى استخدامها لمصطلح الضمان الاجتماعي ..

وحين بدأ مصطلح الحماية الاجتماعية يلوح فى أفق المؤسسات الدولية الممولة وخاصة بعد ٢٠١١م بدأت وزارة التضامن فى استخدام المصطلح .. بل وبدأت الدولة المصرية تستخدم مصطلح شبكات الحماية الاجتماعية .. وكل ما فعلته الوزارة أنها اختزلت مفهوم الحماية الاجتماعية فى " جملة

البرامج التى تقدم مساعدات مادية مؤقتة للأسر محدودة الدخل" .. بينما ربطت مفهوم الرعاية الاجتماعية بالمؤسسات .. وجعلت مفهوم الضمان الاجتماعي قاصراً على المعاش الشهري المبنى على العملاء المشتركين فيه..

وبرغم هذه الاختلافات الحادثة بين الاكاديميين والباحثين من ناحية، وبين وزارة التضامن الاجتماعي ومؤسساتها من ناحية أخرى .. إلا أن المؤسسات الدولية قد تبنت مفهوما مغيارا تماما سواء عما تبنيناه أو اختلفنا عليه فى مصر .. فالأمم المتحدة مثلاً عرفت الحماية الاجتماعية على أنها مصطلحاً مرادفا تماما لمصطلح الضمان الاجتماعي .. وترى أنه إذا كان الضمان الاجتماعي ذاته يعد حقا من حقوق الإنسان – حسب ما ورد فى الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان وحسب ترادف المصطلحين فى عقيدة الأمم المتحدة – فقد اعتبرت الحماية الاجتماعية حق من حقوق الإنسان. وأضافت مصطلحا إلى أدبيات العمل الاجتماعي مصطلحاً جديدا هو " أرضيات الحماية الاجتماعية " وقصدت به جملة التشريعات التى تستهدف الحد من الفقر وتأمين عدم الوقوع فيه . وهو مصطلح لم يتم تداوله حتى الأن فى ادبيتنا البحثية فى مصر أو حتى عربياً. ولم يلق المفهوم اهتماما ملحوظا من صانعي السياسات فى حكومات دول العالم الثالث.

أما منظمة العمل الدولية والتى تعد من أولى المؤسسات الدولية التى استخدمت مفهوم الحماية الاجتماعية/ فقد اقتصرت على استخدام مصطلح الحماية الاجتماعية فى تأمين وضعية العمال الاجتماعية .. ولا سيما العاملين فى الوظائف والأعمال والمهن الهشة ..!

ربما كانت هذه المقدمة لازمة للدخول فيما أود طرحه فى هذا المقال وهو أن الحماية الاجتماعية هى مفهوم أعم وأشمل من كل هذه المصطلحات .. وأكبر من هذه التجاوزات والاختلافات .. فهو مصطلح طبقى له معنى واسع ومعنى ضيق والاتساع والتضييق مرتبط بالموارد المتاحة لتحقيق أهداف الحماية الاجتماعية ..

وإذا كان المعنى الواسع للحماية الاجتماعية يكمن فى الحد من الفقر ومنع دخول مزيد من المواطنين إلى عالم الفقر المدقع .. لتصبح الحماية الاجتماعية مفهوما مقابلا وليس مرادفا لمفهوم الحماية الاجتماعية .. فإذا كانت الرعاية الاجتماعية تستهدف تقليص أعداد الفقراء وإن كنت أتصور أنها فعليا تستهدف الحفاظ عليهم فى وضعية الفقر دون تحسن ملموس فى معيشتهم ودون تراجع .. فإن الحماية الاجتماعية تستهدف تثبيت نسبة الفقر عند ٢٠% من السكان والعمل على زيادة نسبة الأغنياء، ثم زيادة نسبة الطبقة الوسطى فى الهرم الاجتماعى.. وأن زيادة أعداد الأغنياء وأبناء الطبقة الوسطى سوف يؤدى حتماً الى تراجع أعداد الفقراء .. إذا أثبت التجارب الدولية أن الدول التى عملت على الحد من الفقر من خلال تكريس الاهتمام وتقديم المساعدات على الفقراء فقط أو من هم دون خط الفقر، ضاربة بالموجودين فى الطبقة الوسطى عرض الحائط قد فشلت .. ولعل التجربة المصرية تعد نموذجا واقعيا لهذه السياسات.

وعادة ما تتبع الحكومات فى الدول المتقدمة السياسات الحمائية التى تتضمن المعنى الواسع للحماية الاجتماعية وهو المعنى الذى يقدم الدعم الكامل لكل طبقات المجتمع حتى لا تتسع رقعة الفقر وتصيب السواد الأعظم من سكانها .. ومن ثم تبنى سياساتها فى ضوء هذا المفهوم وعليه تؤسس برامج مواجهة الفقر .. والمواجهة وفق هذا المفهوم لا تعنى الحد من الفقر بقدر ما تعنى زيادة معدل الغنى .. وان معظم مساعداتها مشروطة بالتعليم والرعاية الصحية والمشاركة فى الانتاج. لتستهدف فى النهاية الوصول بمحدودي الدخل الى المرحلة التى يصبحوا فيها قادرين على الاعتماد على النفس. ويصبح تراجع معدل مخصصات الدعم النقدي عاما بعد الأخر مؤشرا مهما على نجاح سياسات الحماية الاجتماعية وتعافى الفقراء من أزمة الفقر.

أما الحكومات فى الدول الفقيرة فعادة ما تميل إلى تبنى المفهوم الضيق، بل والضيق جدا لمفهوم الحماية الاجتماعية، والذى يمكن اختزاله فى المفهوم التقليدي لمصطلح الرعاية الاجتماعية .. لتستهدف فى مجمل برامجها المواطن الضعيف مسلوب الحق .. ولا تتجاوز أنشطتها سوى مساعدات بسيطة جدا لا تشبع أكثر من ٣٠ % من احتياجات الفقراء، بالإضافة إلى بعض الأنشطة المتعلقة بالحلقة الضعيفة فى النسيج البشرى كالمرأة والطفل والمعاق والمُسن .. والتى عادة ما تكون أنشطة تثقيفية .. !

وعموا يبدو أن الاختلاف حول المفهوم بين الأكاديميين والميدانين وصناع القرار تسبب الى حد كبير فى عدم وضع سياسات للحماية الاجتماعية واضحة المعالم .. مما تسبب فى عدم تكامل برامج الحماية الاجتماعية التى تمارس داخل القطاعات المختلفة وربما داخل القطاع الخدمي الواحد .. مما يعد اهداراً حقيقياً لجهد الدول ومواردها .. ولعل هذا ما يدعونا إلى مطالبة الحكومات فى المجتمعات الفقيرة بتبنى مفهوماً واضحاً للحماية الاجتماعية، يحاكى المفهوم العالمى المتفق عليه .. وعليه يتم وضع سياسات للحماية الاجتماعية تلتزم كل مؤسسات الدولة بتنفيذها .. من خلال برامج تكاملية تستهدف طبقات المجتمع المختلفة .. كل حسب حاجته .. وكل حسب طاقته !..

الفقر .. ونظرية البهلوان

وعلى المستوى العام وحتى نتمكن من وضع سياسات جادة للحماية الاجتماعية تكفل مواجهة حقيقية لمعدلات الفقر المتزايدة ولا سيما فى الدول النامية .. علينا أن ننظر إلى المواطن داخل المجتمع وكأنه " بهلوان " يعمل فى سِرك .. عليه أن ينتقل من حبلٍ إلى أخر دون سقوط .. فهو دائماً معرض للسقوط وهم دائما مهدد بالموت .. إذ أن المواطن حتى يتمكن من العيش الأمن فعليه أن يرتاد كل الطرق التى تمكنه من تحقيق أهدافه فى ظل ظروف قهرية تهدده دائما بالإفقار أو السقوط فى دائرة الفقر المفرغة .. وعادة

ما تكون هذه الظروف سياسات حمائية غائبة أو ناقصة أو غير عادلة .. فالفقير يتحايل على ظروفه القهرية بشتى أنواع الحِيَل ، وكأنه بهلوان يقفز من حَبل إلى أخر مخاطرا بحياته .. ففى جميع الظروف هو معرض لخطر السقوط إلى الأرض ..!

وإذا كان " البهلوان " فى كل مرة يشارك فيها فى " العَرض" يسقط على الأرض؛ فهذا معناه أن البهلوان لم يحصل على التدريب الكافى للعمل بالسرك؛ نظرا لعدم وجودة سياسة للسرك تكفل تدريب البهلوان وحمايته من السقوط .. وإذا كان البهلوان في كل مرة يسقط يموت .. فذلك معناه أن إدارة السرك ليس لديها سياسة جيدة لحماية البهلوان من الموت فى حالة سقوطه .. وفى حالات كثيرة يموت البهلوان لاجتماع العاملين معاً ..!

وقياسا على الفقر .. فإن الحكومات مسئولة عن حماية مواطنيها من السقوط فى شراك الفقر وفى حالة سقوطهم هى مسئولة أيضا عن حمايتهم من الموت جوعاً ..!

ولما كانت معدلات الفقر فى الدول النامية ومن بينها مصر فى تزايد مستمر كان لزاماً على الحكومات أن تتبنى " سياسات مستدامة " للحماية الاجتماعية تتعامل مع الفقر ليس على كونه مشكلة طارئة بل على أنه أزمة حضارية تاريخية مستمرة وممتدة .. وذلك من خلال تبنى برامج وسياسات تحول بين المواطن والوقوع فى شِرَاكات الفقر المتباينة والمتعددة فى ذات الوقت..أما إذا كانت مرات سقوط البهلوان عزيزة أو نادرة .. أو كانت أعداد المواطنين الذين ينضمون إلى صفوف الفقراء ضعيفة أو قليلة؛ فعلى الحكومة أن تتبنى سياسات حِمائِية " للطوارئ " تتلقف الضحايا وتحول بينهم وبين الموت جوعاً ..

العائد التنموي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي فى مصر

ثلاثة سنوات مضت على قيام الحكومة المصرية بتنفيذ برنامجها الجريء للإصلاح الإقتصادي، بدعم مباشر وجرئ أيضاً من صندوق النقد الدولي .. الذى أقرض الحكومة المصرية ١٢ مليار دولار على مراحل مرتبطة بمعدلات التطور والإنجاز فى برنامج الاصلاح الإقتصادي الموجه.. وبدأت الحكومة أولى خطوات الإصلاح الإقتصادى بقرار جرئ من البنك المركزي، يقضى بتعويم الجنية المصري لتحديد القيمة الفعلية للجنية المصري مقابل الدولار.. وبناءً عليه اتخذت الحكومة اجراءات صارمة لضبط السوق السوداء ومنع التعاملات المالية خارج البنوك .. وأعقبت ذلك حزمة من الإصلاحات المالية، وتبنت مصر على إثرها سياسات واسعة للحماية الاجتماعية، تستهدف فى مجملها الحفاظ على الطبقة الوسطى، و حماية الفقراء ومحدودي الدخل من السقوط فى براثن الجوع والمرض والجريمة ..!

والواقع أن مصر إذاً لم تتبنى فقط برنامجا طموحاً للإصلاح الاقتصادي، وإنما تبنت خطة متكاملة للإصلاح، ربما كان النهوض بالإقتصاد أبرز محاورها. لكن هناك محاور إصلاحية أخرى موازية. فثمة برنامج للإصلاح المالي وثاني لإصلاح التعليم وثالث لسياسات الحماية الاجتماعية الموجهة ورابع لإصلاح السياسات المتعلقة بالثقافة العامة وخامس لدمج الشباب فى العملية السياسية وسادس لإصلاح نظام التشغيل والقوى العاملة. ناهيك عن السياسات المتعلقة بالتصنيع والأمن الغذائي والتنشيط السياحي، والإصلاحات المتعلقة بالرعاية الصحية ومكافحة الفساد .. أضف إلى ذلك سياسات بناء وتقوية الجيش المصري وعلاقات مصر الخارجية.. لكن هل حققت مصر نجاحات متقاربة فى كل تلك الملفات ..؟ وبالقطع لا أحد يستطيع أن يتجاهل حجم النجاحات التى حققتها الحكومة المصرية فى كل هذه الملفات بدرجة جعلتها تحتل الأولى عالميا فى معدل الإنجاز فى عدد ليس بقليل من هذه الملفات ..

لكن السؤال الذى بات يطرح نفسه بقوة – ونحن على أعتاب عام جديد – هل استطاعت مصر أن تتبنى قاعدة صلبة للإنطلاق صوب التنمية، بشكل يجعلها تقاوم العواصف التى تهدد الاقتصاد العالمي ..؟ هل جملة النجاحات التى حققتها مصر على مستوى برامج البنية التحتية والاقتصاد والإستثمار قد ساهمت فى تحسين نوعية الحياة للمواطن المصري عامة والبسيط بصفة خاصة ..؟ هل ساهمت تلك النجاحات فى جعل جواز السفر المصري يحتل مكانة متقدمة بين دول العالم .. ؟ إلى أي درجة ساهمت تلك السياسات فى استعادة الأدمغة المصرية المهاجرة، واستفادت منها ..؟ وإلى أي مدى استطاعت تلك البرامج فى الحد من معدلات الهجرة غير الشرعية ..؟! وأخيراً .. هل استطاعت تلك السياسات إحداث تقدم فى ترتيب مصر على مؤشر الشفافية والتنمية البشرية والدول الأكثر هشاشة ..؟!

والإجابة على تلك التساؤلات لا تحتاج إلى تكهنات ولا تحيزات سياسية قد تخرجنا بعيدا عن الموضوعية، بقدر حاجتنا إلى مطالعة متعمقة للتقارير الدولية المعنية بقراءة وتحليل هذه الملفات .. أعنى القراءة الكلية .. أي قراءة الوضع المصري فى ضوء الأوضاع الاقليمية والدولية المشابهة.. وفى ضوء مؤشرات عامة تتسم بالعلمية والدقة، فضلا عن السمعة الطيبة للمؤسسات المعنية بالقراءة والتحليل والتقييم ..

وربما لا يسعني هذا المقال الإجابة على تلك الأسئلة برومتها .. لكنني سوف أجيب على بعضٍ منها. علماً بأن هناك ملفات قد تحتاج الى وقت أطول للتقييم. كملف تطوير التعليم الأساسي مثلا .. فمن الصعوبة بمكان وضع خطة لتطوير التعليم ما قبل الجامعي، وحصد انجازات فى فترة تقل عن ١٢ سنة . وهى الفترة التى يستغرقها الطالب لإنهاء تلك المرحلة.. وربما نحتاج للتريث فى إجراء تقييم نهائي لحين إنتهاء الطالب من الدراسة

الجامعية. لنتمكن من قياس قدرة التعليم على الإستجابة لسوق العمل .. وكذلك قياس مدى الطلب على العمالة المصرية محلياً وإقليمياً ودولياً ..

وعموماً فقد أدت تجربة مصر فى الإصلاح الإقتصادى نتائجاً إيجابية جيدة؛ انعكست فى تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي بشكل ملحوظ، خلال عام ٢٠١٩، باعتباره بداية مرحلة " الحصاد " لبرنامج الإصلاح الاقتصادي. الذي مازال يحظى بإشادات دولية منقطعة النظير..!

إذ بلغت حصيلة الإيرادات السياحية هذا العام ١٢,٥ مليار دولار مقارنة بـ ٩,٨ مليار دولار خلال العام المالي الماضى " ٢٠١٧/ ٢٠١٨ " بمعدل نمو تجاوز ٢٨,٢٪ .بما يعكس انتعاش الأنشطة السياحة، ويترجم الجهود التي تبذلها الدولة للنهوض بالسياحة بمفهومها الشامل؛ باعتبارها إحدى دعائم الاقتصاد القومي.

وأنه خلال الثلاثة سنوات السابقة زادت إنتاجية قطاع الطاقة بنسبة ٥٠٪ ليواجه الطلب المحلى، حيث تم إنشاء عديد من المشروعات القومية منها كالعاصمة الإدارية، والمنطقة الصناعية بالسويس وبورسعيد، وخطوط سكك حديد ومترو أنفاق جديدة، وإنشاء محطة بنبان للطاقة الشمسية ، والصوب الزراعية، التى أسهمت فى خلق كثير من فرص العمل وتحسن ملحوظ فى الخدمات المقدمة للمواطنين .

كما نجحت الحكومة المصرية من خلال التنفيذ الإلكتروني للموازنة العامة للدولة، فى تحقيق المستهدفات المالية والإقتصادية لأول مرة منذ أكثر من ١٥ عام. من خلال تحقيق فائض أولي بنسبة ٢٪ من الناتج المحلي، وجاء معدل العجز أفضل من المستهدف محققًا ٨,٤٪.

وحول نتائج المخطط الاستراتيجي لتطوير قناة السويس، فقد جاءت نتائج التقييم مبشرة .. إذ بلغت عائدات القناة خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ أعلى عائد سنوي في تاريخ القناة بإجمالي عائدات بلغت ٥.٩ مليارات دولار

بزيادة قدرها ٣٠٠ مليون دولار عن العام المالي السابق، أى بمعدل نمو ٥,٤%.

ولما كانت مصر تعتمد بشكل أساسي على ٣ مصادر للحصول على العملة الصعبة هى السياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين بالخارج .ووفقاً لبيانات البنك المركزي المصرى، فقد بلغ إجمالي تحويلات المصريين العاملين بالخارج نحو ٦.٧ مليار دولار، مقابل ٥.٩ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩بمعدل نمو تجاوز الـ ١٣.٦%.

ولعل هذا النمو فى القطاعات الثلاثة كان له انعكاساته أيضاً على كل من معدل النمو الاقتصادي بشكل عام والذى تجاوز الـ ٥.٦% وهو أعلى معدل تحققه مصر منذ ٢٠١٠، وانخفضت نسبة البطالة إلى ٧.٥% بعد أن كانت ١٣% فى ٢٠١٤م. كما أدى الى ارتفاع نصيب مصر من الاحتياطي النقدي ليتجاوز الـ ٤٥ مليار دولار مقارنة بـ ١٥ مليار دولار فى ٢٠١٣م مع تراجع كبير فى معدلات التضخم لتصل ٦.٥% . وهو ما انعكس بشكل واضح على انخفاض عجز الموازنة ليصل لأول مرة إلى ٨.٢%، لتحقق الحكومة لأول مرة فائض أولي بنسبة ٢%. علما بأن هذه الأرقام فى كليتها جعلت مصر تحتل المرتبة الخامسة بين الدول العربية من حيث حجم الاحتياطي النقدي بعد السعودية والامارات والجزائر وقطر وتسبق كل من الكويت والمغرب وتونس ..!

ورغم كل هذه النجاحات التى حققتها مصر فى مجال الإصلاح الإقتصادي، فإننا لاحظنا أمرين مهمين الأول : أن معدل النمو الصناعي لا يزال ضعيفا جداً لم يتجاوز الـ ٥ % فى موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨،علما بأنه قد بلغ الـ ٩% فى نهاية الستينيات من القرن الماضي..! وأن أقصى طموح لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية الآن هو الوصول بمعدل النمو الصناعي إلى ١١% فى العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢. .!

والأمر الثاني يتعلق بحجم الإقتصاد المصرى الذى لم يزد منذ عام ٢٠١٠م .. حيث يبلغ حجم الاقتصاد المصري الأن ٢٥٠ مليار دولار، وهو نفس الحجم الذى كانت عليه مصر فى ٢٠١٠م أي قبل ٩ سنوات من اليوم. .. ويعد هذا الحجم ضعيفا جدا إذا قارناه بدولة مثل تركيا التى تجاوز حجم اقتصادها ٨٠٠ مليار دولار وكوريا الجنوبية التى وصل حجم اقتصادها ١٥٠٠ مليار دولار ..!مما يدفعنا إلى ضرورة أعادة النظر فى السياسات الخاصة بالصناعة فى مصر..

ولقد كان لكل هذه الانجازات التى تمت فى قطاعات الدولة المختلفة انعكاساتها على برامج الحماية الاجتماعية الموجهة للفقراء .. حيث تبنت الحكومة مع بداية الاصلاح الاقتصادي برنامجاً فعالا للحماية الاجتماعية " برنامج تكافل وكرامة " وهو برنامج للدعم النقدي المشروط وغير المشروط للفئات محدودة الدخل والذى استفاد منها ٢.٧ مليون أسرة أى حوالى ٩ مليون مواطن مصري .. وتضمن البرنامج إلزام الأسر المستفيدة باستكمال أبنائهم للتعليم مع تردد الأمهات على عيادات تنظيم الأسرة .. وقدمت دعم نقدى غير مشروط لكافة المعاقين وكبار السن الذين تجاوزت أعمارهم الـ ٦٥ سنة . وأطلقت وزارة التضامن الاجتماعي فى مصر برنامج " طفلين كفاية " لدعم سياسات الدولة فى الحد من الزيادة السكانية.. وبرنامج " فرصة " لتحسين مستوى دخل الأسر الفقيرة من خلال تمويل المشروعات متناهية الصغر .. كما أطلقت الوزارة برنامج سكن كريم لتحسين خدمات البنية التحتية للأسر والفقير. والذى استفاد منه حتى الآن قرابة ٣٥٠.٠٠٠ أسرة .. فضلاً عن اطلاق الوزارة لقانون يحمى ذوى الاعاقة ويضمن لهم كافة الحقوق فى التعليم والصحة والرعاية والعمل . ليس هذا فحسب بل أطلقت الوزارة برنامج " مودة " للحد من معدلات الطلاق وبرنامجاً أخر للحد من أطفال الشوارع .

والخلاصة أن الحماية الاجتماعية كمفهوم أكبر من الاقتصاد، وأصعب من أن نحمله كلية على عاتق الحكومات، وأوسع من أن نختزله فى الجانب

المادي .. فلن تتحقق الحماية الاجتماعية إلا إذا تبنت الحكومات رؤية كلية للإصلاح الاقتصادي تتولى هى مسئولية تنفيذها بالشراكة مع المجتمع المدنى والقطاع الخاص. رؤية تتشابك أبعادها ومحاورها .. نلخصها فيما يلي: لا توجد تنمية بدون حرية .. ولا توجد حرية من غير وعى .. ولا يوجد وعى من غير ثقافة .. ولا توجد ثقافة من غير تعليم .. ولا يوجد تعليم من غير صحة .. ولا توجد صحة من غير غذاء ..ولا يوجد غذاء من غير زراعة ...ولا توجد زراعة من غير مياه.. ولا توجد مياه من غير قوة .. ولا توجد قوة من غير جيش ..ولا يوجد جيش من غير اقتصاد ..ولا يوجد اقتصاد من غير انتاج ..ولا يوجد انتاج من غير استقرار .. ولا يوجد استقرار من غير أمن .. ولا يوجد أمن من غير مساندة شعب .. ولا حياة لشعب دون وطن.. !